أثر التحولات السياسية في البلدان العربية على علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

Impact of political transformations in Arab countries on the State's relationship with civil society in Algeria

أ/عبد القادر الرن

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

a.rene@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/05/31 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: يثير موضوع المجتمع المدني في الجزائر العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع، كما يثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد (السلطة الحاكمة) بأجهزتها وقوانينها وسياستها في المجالات العديدة والمختلفة، فطبيعة الحركة وحدودها أمام المجتمع المدني تتحدد ملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى ، هذه العلاقة التي تجسد معنى القدرة ومستوى الفاعلية وحدود الاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها بعيدا عن تدخل الدولة.

تهدف هذه الورقة الى البحث عن طبيعة التحولات السياسية في البلدان العربية ، وذلك بالوقوف على أسباب هذه التحولات، واكتناه مضامينها بالإضافة إلى محاولة إدراك مدى انعكاساتها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، وكذا معرفة أهم المحددات الناظمة لهذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية؛ البلدان العربية؛ علاقة الدولة بالمجتمع المدني؛ الحركة الجمعوية؛ الجزائر.

Abstract: *The issue of civil society in Algeria raises many issues and questions at the level of society, and also raises many problems at the level of (the ruling authority) with its apparatus, laws and policies in many different fields. The state on the one hand and the social institutions on the other hand, this relationship that embodies the meaning of capacity and the level of effectiveness and the limits of independence that must be enjoyed away from state interference.*

This paper aims to search for the nature of the political transformations in the Arab countries, by examining the causes of these transformations, and understanding their implications, in addition to trying to understand the extent of their implications on the nature of the relationship between the state and civil society in Algeria, as well as knowing the most important determinants regulating this relationship.

Keywords: *political transformations; Arab countries; the state's relationship with civil society; association movement; Algeria.*

مقدّمة:

عرفت عديد الدول العربية في مطلع سنة 2011جملة من التحولات السياسية أصطلح على تسميتها بالربيع العربي، هذه التحولات و الأحداث ألقت بضلالها على طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني ، حيث برز ذلك إما من خلال زيادة التضييق و الخناق على فواعل المجتمع المدني باعتبارها المحرك الأساسي لهذه الحركات المطلبية ،أو محاولة القيام بإصلاحات استباقية لامتصاص حالة الغضب و الاحتقان التي سبقت و اكتنفت هذه الحركة الاحتجاجية، ولعل كل هذا يندرج ضمن سياسات الأنظمة من أجل الحفاظ على بقائها و ضمان استمرارها حسب دانيال برومبرغ (بولعراس، 2012، الصفحات 14-22)، من جهة أخرى فإن موضوع المجتمع المدني في الجزائر يثير عديد القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع، كما يطرح أيضا الكثير من المشكلات حول طبيعة علاقته بالسلطة الحاكمة، بأجهزتها وقوانينها وسياستها في المجالات المختلفة، فحركة المجتمع المدني وحدودها تتحدد ملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى. من الناحية الواقعية تتمتع الساحة السياسية في الجزائر بوجود أساس سياسي وقانوني يسمح بوجود نقابات مهنية وجمعيات واتحادات للطلاب والنساء وتنظيمات أخرى، غير أنها تبقى تعاني من إشكالية الفعالية.

المبحث الأول: التحولات السياسية في البلدان العربية وتأثيرها على علاقة الدولة بالمجتمع المدني

من المؤكد أن التغيرات في البلدان العربية تخضع إلى نوعين من العوامل الأساسية التي تؤثر فيها تأثيرا بالغا، أول هذه العوامل هي العوامل الداخلية بما انها هي الصانع الأول للحديث والمؤسس له. ثاني العوامل هي العوامل الخارجية التي تؤثر على تطور الأحداث في المشهد العربي إلى حدود معينة ومتفاوتة خاصة بعد نشأة الحدث وبعد انطلاقه؛ فالربيع العربي وما صاحبه من ثورات وهزات ارتدادية لا يزال صداها يتردد في أرجاء المنطقة لا يخرج في تشكّله وتطوره عن هذه القاعدة إذ يخضع إلى تأثير العامل الداخلي والخارجي بشكل متفاوت.

المطلب الأول: في طبيعة التحولات السياسية في البلدان العربية

الفرع الأول: تعريف التحولات السياسية

نقصد بمصطلح التحول التغير في الشيء أو انتقاله من صورة إلى صورة أخرى، وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسة والإنجليزية كلمة transitionوتعني المرور أو الانتقال من حالة معانة إلى حالة أخرى، فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة دائما بحث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره، وثانية تعمل على تغييره وتبديله ابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة (طعيبة، 2006-2007، صفحة 08):

- **تصنيف التعريفات التحوّل السياسي:**

يمكن تصنيف التعريفات المعطاة لـ التحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى تعرف التحول السياسي كسلوك" والثانية تعرفه كأسلوب" (بلخيرة، 2003-2004، صفحة 02).

أ-التحول السياسي كسلوك:

يعني التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو للحزب... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكلّ الاحتمالات (الجابري، 2000، صفحة 197).

كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه: رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية. وهو حسب صامويل هانتنغتن تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.

وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية/الاشتراكية إلى الديمقراطية الاشتراكية (الربضي، 1995، صفحة 58).

ب-التحول السياسي كأسلوب:

تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية (بلخيرة، 2003-2004، صفحة 03).

أما عبد الإله بلقزيز فيرى أن إنجاز هدف الديمقراطية هو –بجميع المقاييس-ثورة، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أنهرها الدماء (بلقزيز، 200، صفحة 136). وحسب الدكتور أسامة الغزالي حرب فإن التغيير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى.

ومن جهته يرى محمد عابد الجابري بأن التحول السياسي عبارة عن عملية تعدّ بمثابة إحداث انقلاب تاريخي، وهو ما تذهب إليه الدكتور ثناء فؤاد عبد الله، فالديمقراطية هي انقلاب تاريخي على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلاب في الوعي (الله، 1997، صفحة 44).

بالرغم من وجود تعاريف متعدّدة للتحول السياسي يمكن القول بأنّ التحول السياسي هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء بلجوئها إلى انقلاب باستعمال القوة (التحول العنيف) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي)، ويخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية.

الفرع الثاني: طبيعة التحولات السياسية في الدول العربية

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من المظاهرات والاحتجاجات في مُختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بالربيع العربي **Arab Spring** أو ثورات الربيع العربي، وقد تم إطلاق هذه التسمية أو هذا التوصيف على هذه الأحداث من طرف عديد الباحثين و الدارسين حيث تم انتحال هذه التسمية من ربيع براغ. ولا ندري إن كان ذلك من قبيل الاقتباس أوعلى سبيل التيمن. و ربيع براغ هو فترة من التحرر السياسي في تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة التي خضعت فيها لهيمنة الاتحاد السوفياتي عقب الحرب العالمية الثانية .

فمصطلح **الربيع العربي** له أصل أوربي، يستحضر روابط بينه- وبين ربيع الأوطان في عام 1848 وربيع براغ عام 1968 أو ربيع أوربا الشرقية في أخر الثمانيات بعد انهيار الشيوعية، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بأنظمة حكم مستبدة حكمت لعقود، فالربيع العربي المماثل للتجربة الأوربية، فالغرب هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية انطلاقا مما حدث بتونس، حيث تعتبر صحيفة" الأندبندنت independant " البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح، وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه (أزروال، 2019، صفحة 22).

1- مصطلح الربيع العربي ليس مصطلحا أصيلا بل هو مصطلح تم انتحاله واستجلابه من بيئة غربية وهو بالتالي يعكس تجربة تاريخية حضارية معينة، لها خصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

2- يحمل مصطلح **الربيع العربي**، قيما معيارية و أحكاما تبشيرية بحدوث تغيرات إيجابية في البلدان العربية من قبيل الانتقال الديمقراطي و توسيع الحريات الفردية و الجماعية، لكن الواقع العربي لا يعكس بالضرورة هذه التغيرات الإيجابية، بل يشير إلى حدوث نكوص في عديد الدول العربية مثلما هو الحال في مصر، اليمن، ليبيا و سوريا، مما دعا بعض الباحثين إلى نعته بالشتاء العربي، على غرار الباحث الأمريكي نواه فيلدمان (***Feldman*** **Noah**) أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة هارفارد، والذي أصدر كتابا عن منشورات جامعة برنستون الأمريكية وسمه بـ: **الشتاء العربي، التراجيديا**، هذا يعكس حالة اضطراب و عدم ثبات مفاهيمي في توصيف التحولات التي عرفتها عديد البلدان العربية، مما يجعلنا لا نعول كثيرا على استخدام مصطلح الربيع العربي في تحليل هذه التحولات على صعيد مخالف نجد فصيلا آخر من الباحثين و الدارسين آثر استخدام توصيف أكثر راديكالية من مصطلح الربيع العربي بل ذهب إلى وصف هذه التحولات **بالثورات العربية** و هذا للدلالة على التغيير الجذري أو الطابع العنيف الذي اتخذته هذه الأحداث في عديد الدول العربية على غرار سوريا، ليبيا و اليمن وتتقاطع كثير من التعريفات في تحديد معنى الثورة حيث يستخدم هذا المصطلح للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في ظروف اجتماعية وسياسية معينة، حيث يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة (الكيالي، الجزء الأول 1979، صفحة 870).

ويعرف كرين برنتون الثورة في كتابه "تشريح الثورة" بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر. وعرفها "هاري ايكشتاين" في مقدمته عن الحرب الداخلية بأنها "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة." (السويدي، الصفحات 129-131).

وعند محاولة إسقاط هذه التعريفات على الحالة العربية نجد فيها كثير من التفاوت، فعديد الدول العربية التي عرفت تحولات سياسية، رفع المتظاهرون فيها شعار السلمية وهو ما يتنافى مع الطابع الثوري العنيف، كما أن هذه التحولات لم تؤد في عدد من الدول العربية بالضرورة إلى تغيرات جذرية، وحتى الدول التي أخذت فيها المظاهرات طابعا عنيفا ومسلحا على غرار اليمن و سوريا فإنه لا يمكنا الحديث عن ثورة بل عن حرب أهلية تحولت إلى صراع إقليمي ودولي على أراضي هذه الدول، وبالتالي إطلاق وصف ثورات الربيع العربي بصفة جزافية على جميع التحولات السياسية في البلدان العربية فيه ضرب من التسرع و كثير من التساهل المعرفي.

المطلب الثاني: في بواعث التحولات السياسية في الدول العربية

لفهم طبيعة التحولات السياسية التي وقعت في البلدان العربية، يكون من الدواعي المنهجية الوقوف عند البواعث الداخلية وكذا البواعث الخارجية الكامنة وراء هذه التغيرات وذلك لتفحصها لمحاولة إدراك كنهها وهذا من أجل الإحاطة بطبيعة هذه الأسباب وكيفية تأثيرها في أرض الواقع

الفرع الأول: البواعث الداخلية للتحولات السياسية

سيكون البحث في هذا الجزء من هذه الورقة منصبًا على العوامل الداخلية بصفة عامة، والتي يمكن مقاربتها من خلال مدخلين أساسيين : المدخل الأول اهتم بجملة العوامل الهيكلية Structure-oriented Approach،حيث يركز هذا المدخل في فهم عمليات التحولات السياسية الحاصلة في الدول، على عوامل داخلية كمستويات النمو الاقتصادي والثقافة والصراعات الطبقية والبُنى الاجتماعية، في حين أن المدخل الثاني يهتم بعلاقة الاقتصاد بالسياسة، وتزامُن عمليتي الإصلاح الاقتصادي والسياسي، ودور الأزمات الاقتصادية في تحديد مصير التحولات السياسية Political Economy Approach وبناء عليه يمكن أن نجمل هذه الأسباب في:

1. فشل السياسات التنموية المستوردة:

كانت أغلب الدول العربية ترزح تحت نير الاستعمار، وعقب الاستقلال انتهجت جل الدول العربية مسلكا يقوم على تبني عقد اجتماعي مفاده تنازل الشعوب عن المطالبة بالديمقراطية وما يتبعها من حريات سياسية، في مقابل اضطلاع الدولة بمهمة التنمية لصالح هذه الشعوب، حيث تضمن الدولة لهذه المجتمعات حديثة العهد بالاستقلال كل متطلبات الحياة الكريمة من تعليم، رعاية صحية، مع ضمان الشغل وكذا توفير السكن، وقد سلكت الأنظمة العربية في سبيل تحقيق هذا المسعى مسلكا يقوم عل تبني نماذج تنموية جاهزة تم استجلابها من مجتمعات و دول أخرى ضنا منها أن ذلك هو الحل الأمثل و الأنموذج الأكمل (مالك، 1423هـ/ 2000، الصفحات 110-111)، إلا إنه بعد عقود من الاستقلال وجدت

هذه الشعوب نفسها تتخبط في مشكلات التنمية وما يتبعها من والبطالة والفقر، وتريف المدن، وتراجع القدرة الشرائية، والتوسع في الاستيراد الاستهلاكي على حساب الإنتاج الوطني، الشيء الذي ولد موجات غضب عارمة نتيجة عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها خاصة مع تحول كثير من الدول العربية نحو الانفتاح الاقتصادي و تخلي هذه الدول عن نمط الدولة الرعائي .

2. **نموذج الدولة الريعية، وتفشي الفساد:**

الدولة الريعية، أو الاقتصاد الريعي هو مصطلح في العلوم السياسية يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين، حيث افترض هذه النظرية لأول مرة حسين مهداوي في 1970(Mahdavy, 1970) ، وقد استخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه و يغلب نموذج الدولة الريعية على كثير من الدول العربية، حيث أن زهاء عشر دول عربية بينها ست دول "ريعية" حصلت خزائنها عام 2021 ما يقرب من ألفي مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، لكن كل هذه الأموال الضخمة لم ينتج عنها في الكثير من الأحيان سوى تفشي الفساد وضعف الحاكمة، وهشاشة التنمية.على حساب الاستهلاك، وصعود الاقتصاد الريعي، وبروز الثروات الطائلة لنمط حديث من الأثرياء الجدد الذين اغتنوا من خلال نسج علاقات كوربوراتية مع السلطة الحاكمة قائمة على الزبونية السياسية حيث صعدت أسماء بارزة في الدول العربية على رجل غرار الأعمال المصري أحمد عز و رجل الأعمال التونسي بلحسن الطرابلسي، شقيق أرملة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وكذا رجل الأعمال الجزائري محي الدين طحكوت بالإضافة إلى علي حداد الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات بالجزائر حيث تزامن صعود هذه الفئة من رجال الأعمال مع تفشي و تعميم ظاهرة الفساد، وتهميش واسع للفئات الشعبية (نعمة، 2014، صفحة 37)، مما خلف موجة كبيرة من الغضب والسخط داخل المجتمع.

3. **ثورة المعلومات وطفرة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:** كان الانسان العربي يعيش لعقود طويلة حالة من التشظي والانكفاء على الذات، يكابد معاناة النكسة، الاستبداد، الظلم والقهر بمفرده، إلى أن أتاحت الثورة المعلوماتية الحديثة تواصل الشعوب المختلفة، ومن باب أولى أبناء الشعب الواحد، وهذه الظاهرة لم تكن بدعا على الشعوب العربية، وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من العوامل الرئيسة التي ساهمت في عملية الحراك السياسي، حيث كان لها دور بارز في نبذ الخوف و كسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي (عزيز، 2012، صفحة 200)، ومع تفشي ظاهرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بدأ الوعي الجمعي يتبلور لدى فئات كثيرة من المجتمع وقد تعزز هذا الوعي خاصة مع ثورة المعلومات وما أتاحته من سهولة الاطلاع على المعلومات التي كانت تصنف في خانة سري للغاية، على غرار وثائق ويكليكس التي كشفت كثير من الفضائح

السياسية و الاقتصادية في البلدان العربية الشيء الذي عمق الهوة بين هذه الشعوب و أنظمتها الحاكمة وضاعف مستويات الحنق و الامتعاض .

4. **احتلال فلسطين،استمرار النكسة ومسار السلام غير العادل:** لطالما شكلت القضية الفلسطينية ضمير ووجدان الإنسان العربي، كما كانت بوصلة الشعوب ومحور اهتمامها، وقد استغلت كثير من الأنظمة الاحتلال الصهيوني لفلسطين كذريعة لبسط سطوتها على شعوبها بحجة ان العدو يتهددنا وأن هذه الأنظمة هي الخلاص من هذا الكيان الدخيل على الأمة العربية، لكن بعد حصول سلسلة من الحروب مع الكيان الصهيوني نتجت عنها هزائم متكررة للأنظمة العربية أدت في نهاية المطاف إلى عقد تسويات غير مرضية وغير عادلة' من وجهة نظر الشعوب العربية. مما أدى إلى إحداث تحولات عميقة في توجهات الرأي العام المحبط إزاء فشل النظام السياسي الداخلي على مستوى التطور والاصلاح من جهة ومن جهة أخرى فشل هذا النظام إزاء القضايا الكبرى التي أسهم هو في إشاعة وترسيخ الوعي الجماعي القائم أصلاً من حولها وعلى رأس تلك القضايا تأتي القضية المركزية في تشكل الوعي السياسي الحديث لدى "جماعة" الشعوب العربية الا وهي القضية الفلسطينية.

5. **فقدان المشروعية التاريخية:** استمدت كثير من الأنظمة العربية مشروعيتها من مسار تاريخي حيث أنها تأسست على شرعية دينية على غرار المملكة الهاشمية الأردنية و كذا المملكة المغربية، أو على شرعية تاريخية باعتبارها امتداد للحركة الوطنية التي ناضلت ضد الاستعمار كما هو الحال بالنسبة لبورقيبة في تونس أو قدمت نفسها على أنها هي المخلص من الاستعمار وكان لها الفضل في استرجاع السيادة الوطنية، ومع تعدد المسوغات التي قدمتها الأنظمة لاستمرارها في حكم شعوبها إلا أن هذه المبررات باتت مع توالي العقود على المحك حيث بدأت شرعية هذه الأنظمة تتآكل تدريجيا بسبب عوامل سياسية، اقتصادية واجتماعية، حيث قامت عديد الأنظمة العربية باستبدال الأيديولوجيات الوطنية أو القومية، و تعويضها باللجوء إلى مشروعية جديدة خارجية تتمفصل على التبعية للخارج (نعمة، 2014، صفحة 38)، وهو الفشل الذي عزاه هذا الوعي الجماعي العربي، أيضاً الى السياسات الغربية تجاه المنطقة من خلال دعمها لتلك النظم المأزومة من دون رؤية واضحة او جادة تجاه تطويرها وتحديثها قيمياً وأدائياً قبل إي شيء آخر، بل على العكس تنكرت لإرادة شعوبها في اختيار ممثليهم ديمقراطياً. وتحولت كثير من الأنظمة العربية إلى دول وظيفية تخدم المشروع الصهيوني في المنطقة، وذلك من خلال انحيازها الكامل والصريح للمشروع الاسرائيلي ودولته والذي أستنزف طاقات المنطقة وجعلها تعيش حالة من التشظي والتفكك.

الفرع الثاني: في الأسباب الخارجية للتحولات السياسية

على الرغم من أهمية إدراك الأسباب الداخلية التي أدت إلى حدوث التحولات السياسية في الدول العربية، فإنه من الأهمية بما كان الوقوف على العوامل الخارجية تحديدًا في الحالات العربية بصفة عامة، فتأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة : **External Influence** وذلك من خلال جملة المواقف و

الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية أو الدول الخارجية، يشكل ضغطا كبيرا على صانعي القرار، بالإضافة إلى تأثير القوى الإقليمية والدولية في اختيارات النخب والقوى السياسية العربية، فضلًا عن أثر الحالة المصرية الواضح في الحالات العربية الأخرى. مع التركيز على تحليل العوامل الخارجية المتعلقة بمسارات الانتقال التي شهدتها الحالات العربية. يساعدنا استقراء هذه الحالات وتحليلها في الكشف عن طبيعة الأدوار الإقليمية والدولية في التأثير، سلبيًا أو إيجابًا، في اختيارات الفاعلين السياسيين المحليين فيما يخص مسألة الديمقراطية. كما يساعدنا هذا الاستقراء والتحليل في الكشف عن الإشكاليات التي نتجت من الصراعات والتفاعلات التي دارت حول جملة من المصالح والمخاوف، أو التهديدات، التي أثارتها ثورات عام 2011 على المستويين الإقليمي والدولي، والتي ساهمت في النهاية في تشكيل النواتج النهائية لمسارات التحولات السياسة في الدول العربية.

ادعى بعض المحللين في أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي، أن هذه الثورات كانت مدفوعة من قوى وكيانات خارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة منها لإعادة رسم خريطة المنطقة العربية بما يتماشى مع أجندة المصالح الأمريكية والغربية ، فقد ذكرت صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر في 14 نيسان 2011 أن«الدور الذي لعبته أمريكا في تأجيج الثورات العربية كان أكبر مما يتصور »، فقد اتضح أن بعض قادة حركات الاحتجاج في بلدان الربيع العربي، بما في ذلك حركة شباب 6 نيسان في مصر، و مركز حقوق الانسان في البحرين وغيرها ، قد تلقوا التدريب والتمويل عبر حملات ومنظمات أمريكية على صلة قوية بالإدارة الأمريكية مثل المعهد الديمقراطي الوطني و فريدم هاوس، حيث يؤكد الكاتب الأمريكي **«ويليام انجدال»** أن «الولايات المتحدة الأمريكية هي التي خططت لكل عمليات تغيير الأنظمة ابتداء من مصر وصولا إلى سوريا و اليمن و ما بعدها فيما يسميه البعض«التدمير الخلاق»، حيث قام بالدور الأكبر في تلك التغيرات البنتاجون، و وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيرهما من مؤسسات التفكير الأمريكية مثل مؤسسة راند عبر عقود من الزمن».

المبحث الثاني: المتغيرات التفسيرية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر:

نقصد بالتغيرات التفسيرية مجموع العوامل التي تؤثر على نوع وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث أن الظاهرة معقدة ومتشابكة وبالتالي لا يمكن التعويل على متغير واحد لفهمها واكتناه محتواها.

المطلب الأول: المتغيرات القانونية ودورها في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع المدني

عملت الدساتير الجزائرية المتعاقبة على تكريس الحق في تأسيس الجمعيات بداية من دستور 1963حيث نصت المادة 19 منه بقولها :تضمن الجمهورية حرية الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية الاجتماع.

أما في دستور 1976 فقد كرس هذا الحق في مادته 50 بقولها :حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون .وفي دستور 1989 والذي صاحب الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد حيث أصبح الحق في تأسيس الجمعيات من أهم الحقوق الدستورية، وقد تم تكريس هذا الحق في ثلاث مواد أساسية، حيث نصت المادة 32 منه بقولها :الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون.

ونصت المادة 39 من ذات الدستور :أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن. وكذلك نصت المادة :40 أن الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها؛ إلا أن المقصود بهذه المادة هي الأحزاب السياسية وليس الجمعيات.

وكذلك دستور 1996 عمل تكريس الحق في إنشاء الجمعيات، ذلك ما نصت عليه أحكام المادة 41 بقولها :حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن.

وفي خضم التحولات السياسية في البلدان العربية قام المشرع الجزائري في 15 جانفي 2012 بإصدار القانون العضوي رقم12/06، المتعلق بالجمعيات على ذلك .حيث عرفت المادة 2 منه الجمعية بكونها" تجمع أشخاصا طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا، ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني (06/16، 2012) من خلال هذه الإشارات والتعريفات التي أتى بها المشرع الجزائري في مختلف قوانين الجمعيات، يظهرانه قد هدف إلى تقديم تعريف للجمعية، لتمييزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

ثم جاء التعديل الدستوري في7 مارس 2016 والذي نصت المادة 48 منه على حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن .كما نصت المادة 54 منه على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية هذا كله يتبين أن جميع هذه الإصلاحات والتشريعات، جاءت لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تهيئة الإطار السياسي والاجتماعي المناسب لتحقيق الديمقراطية، من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والتنشئة السياسية، وتنشيط المشاركة السياسية.

هذا من الناحية القانونية .ولكن من الناحية الفعلية فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد من وراء تعامله مع موضوع المجتمع المدني وحثه على إنشاء الجمعيات والأحزاب لتحقيق هدفين أساسين هما (مجدان، 2020 ، صفحة 86):

1-امتصاص غضب المواطنين بسبب تدهور مستوى المعيشة، التي ازدادت سوءا من الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

2-زيادة إحكام قبضته على الأوضاع العامة في البلاد،حتى يستطيع تحقيق تجانس وانسجام في أعلى سلم السلطة كما كان من قبل،بواسطة وضع استراتيجية تمكنه من احتواء أو تحييد الجهات الضاغطة التي تستخدمه.

يبدو من خلال القراءة الأولية للقانون 06/12 أنه جاء عبارة عن إثراء للقانون 90 /31، لكن من الناحية الواقعية فإن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا خاصة أن صدوره صاحب تحولات سياسية في عديد الدول العربية أو ما يعرف بالربيع العربي وانتشار موجات مطالبة بتحول ديمقراطي حقيقي، لكن على العكس من ذلك فالقانون12 /06 عمل على تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات حيث أعطى القانون الحق للإدارة في إعطاء رخصة ممارسة النشاط الجمعوي أو الرفض (06/16، 2012).

فالموافقة المسبقة من السلطات(REMDH, février 2012) العمومية تعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض من شاءت ما يمس بحرية الجمعيات.

كما فرض ذات القانون رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعدادها الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة2013 ، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا (دراس، 2005، صفحة 28) وهو ما يظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يمثل عدد ونسبة الجمعيات المطابقة وغير مطابقة لقانون 12/ 06

الجمعيات المطابقة	48957	44,94%
الجمعيات غير المطابقة	59983	55,06%
المجموع	108940	100 %

المصدر: (مغراوي، 2021، صفحة 361) ،

لقد ألزم القانون 12/ 06 المؤرخ في 01/12/ 2012 الجمعيات بضرورة مطابقتها مع القانون الجديد و هو ما أفرز مفارقات تتعلق بتحيين الجمعيات لقوانينها مع النص الجديد (مغراوي، 2021، صفحة 361) ، وتؤكد العديد من المعطيات أن القانون الجديد للجمعيات أدى إلى توقف وتجميد حوالي 50ألف جمعية وطنية ومحلية، نتيجة عدم قدرتها على مطابقة قوانينها الأساسية القديمة مع التشريع الجديد (مغراوي، 2021، صفحة 361) خاصة وأن المشرع قد حدد لذلك مدة سنتين، مما يجعلها تشتغل خارج إطار القانون حسب المادة 70 من القانون الجديد وبالتالي تسري عليها تلك العقوبات التي حددها المشرع سلفا، وهذا خلافا للتوصيات المقررة من الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي

تؤكد على أنه في حال اعتماد قانون جديد، ينبغي أن تواصل جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة سابقا عملها بشكل قانوني وأن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديث تسجيلها.

وإذا انطلقنا من تحليل القانون الساري المفعول فيما يتعلق بهذه النقطة، فإننا نلاحظ أن تأسيس الجمعيات لم يعد خاضعا للنظام الإشهاري الذي يتمثل في إشعار بسيط بتأسيس الجمعية، لكنها باتت مشروطة بموافقة مسبقة من السلطات التي يفترض" أن تسلم الجمعية إيصالا بالتسجيل يعتبر بمثابة موافقة "أو" تأخذ قرارا برفض التسجيل"، حيث أن(المادة 8) نصت على ما يلي" :يودع التصريح مرفقا بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا مقابل وصل إيداع تسلمه وجوبا الإدارة المعنية مباشرة بعد تدقيق حضوري لوثائق الملف يمنح لإدارة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح.

يتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضائه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض ".فهذه المادة التي تقونن ممارسة معمول بها في الإدارات على نطاق واسع مما يعزز سلطة السلطات الإدارية ولن يسمح بضمان تنظيم مستقل ونزيه للجمعيات.

وقد نقل هذا القانون الكثير من إجراءات حالة الطوارئ التي باسمها تم منع تأسيس الكثير من الجمعيات الجديدة، فوفقا للقانون الساري المفعول رقم12- 06 ، يمكن للسلطات أن ترفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها" تتعارض مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها، مما أدى إلى تجميد نشاطها من طرف الإدارة و هو ما يتضح لنا من خلال الجدول الأنف، حيث بات القرار الإداري كافياً لتعليق أنشطة الجمعيات التي قد لا تمتثل للقوانين، دون أن يتم تحديد هذه القوانين وهو ما نصت عليه المادة 41 من هذا القانون : يسبق قرار التعليق لنشاط الجمعية، إعذار بوجوب مطابقة أحكام القانون في أجل محدد عند انقضاء أجل ثلاثة أشهر من تبليغ الاعذار، و إذا بقي الاعذار بدون جدوى، تتخذ السلطة العمومية المختصة قرارا إداريا بتعليق نشاط الجمعية ويبلغ هذا القرار إلى الجمعية، ويصبح التعليق ساري المفعول ابتداء من تاريخ تبليغ القرار للجمعية حق الطعن بالإلغاء في قرار التعليق أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة".

إذا بحثنا عن بواعث السلطة لاتخاذ مثل هذه القرارات نجد أن بعضها نابع من المحددات المتعلقة بالبيئة النفسية والإدراكية *لصانع القرار،و يُقْصَد بالبيئة النفسية والإدراكية لصانع القرار" مجموعة المعلومات والمعارف التي تتراكم مع الوقت في ذهن الفرد يستقبلها منذ ولادته وتتطور معه في إطار البيئة الاجتماعية المحيطة به و تترسخ لتشكل في النهاية ما يسمى بيئته النفسية التي تحدد وجهة نظره حول العالم المحيط به وكيفية فهمه له، عبَّرَ عن هذا المعنى محمد السيد سليم بـ" العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير والتسبب وحل المشكلات وتطوير المفاهيم كالصورة و الادراكات وَّالعقائد (سليم، 2006، صفحة 22).

* تتجلى أهمية المقاربات النفسية **sychological approach** في التحليل السياسي في إبراز مدى قدرة علم السياسة على استيعاب الأطر غير التقليدية سيما القانونية والمؤسساتية المحددة لمختلف الأدوار التي يمكن أن تؤثر في توجيه العملية السياسية..

أما **هولستي O.R.Holsty** فيعبر عنها" :بالنسق العقيدي الذي يتشكل حسب اعتقاده بعدد من الصور حول الماضي، الحاضر، والمستقبل، تحوي هذه الصور كل المعارف المتراكمة التي تحدد رؤية الفرد لنفسه ورؤيته للعالم الخارجي (O.R.Holsty, September 1962, p. 244).

من الناحية الواقعية كان النظام الجزائري متوجسا من انتقال ما يحدث في دول الجوار العربي مثل تونس، ليبيا ومصر إلى الجزائر وذلك نتاج لظاهرة العدوى : Infection عندما يبدأ شعب دولة معينة يطالب بالديمقراطية، تتأثر الدول المجاورة لها، ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بالإصلاح، وذلك كما حدث على سبيل المثال في الموجة .الثالثة من بالديمقراطي، في أوروبا الشرقية، في عام 1991.

ويمكن أن نلمس هواجس النظام و تخوفه من تأثر الجزائر بموجة التحولات الحاصلة في البلدان العربية، من خلال مفردا ت الخطاب الرسمي، حيث تم نعت كل محاولة للتغيير أو الإصلاح بأنها مؤامرة مدبرة من الخارج أو ما تواتر على تسميته بالأيادي الخارجية، كما يمكن أن نلاحظ هذا التوجس من خلال التشريعات التي تم إصدارها على غرار القانون- رقم 06ـ12 لسنة2012 المتعلق بالجمعيات، فوفقا لهذا القانون فقد نصت المادة 39 منه على ما يلي" :يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للباد أو المساس بالسيادة الوطنية"،

وقد حرم ذات القانون الجمعيات وفقا للمادة 30 من ذات القانون من أي تمويل أجنبي، حيث نصت هذه المادة على أنه" خارج إطار علاقات التعاون سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي "مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية ."كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة.

وكنتيجة لهذه الحقائق فقد كان النظام الجزائري ينظر للمجتمع المدني والتبشير به بعين الريبة والحذر، بل سعى جاهدا من أجل الإحاطة به ومحاصرته كي لا يفلت من نطاق السيطرة، وقد سلك في سبيل ذلك جملة من السبل واستخدم عدة وسائل منها القانون. فالدولة المعاصرة أصبحت دولة القانون، فالجانب التشريعي الذي تنتهجه الدولة في السيطرة على المجتمع المدني يتجلى كذلك من خلال عدة مظاهر، تكون ابتداءً بامتلاك الدولة لحق التسجيل والإشهار، كما أن السلطة لها بعد ذلك حق حل الجمعيات وبين هذا وذاك فالدولة تستخدم المساعدات المالية كوسيلة للضغط على مؤسسات المجتمع المدني، "ويؤكد موقف الحكومات من مؤسسات المجتمع المدني أنها ما تزال تدير تفاعلات المجتمع بمنطق الحزب الواحد أو المسيطر، وبآليات الاحتكار للقوة السياسية ولصناعة القرار بل إن حصار المجتمع الأهلي يدل على رغبة هذه السلطة في عدم السماح للتطورات والمبادرات المستقلة للجماهير بالإفلات من قبضة نظام الحكم" (ثابت، 1999، صفحة 98).

المطلب الثاني: المتغيرات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية لطبيعة الدولة الجز ائرية

تشير عديد الدراسات و الأبحاث إلى وجود علاقة ترابطية بين ارتفاع العائدات الريعية و عسر التحول الديمقراطي، حيث أن ارتفاع عائدات النفط يزيد من قوة سلطة الدولة، ويطلق على هذا النمط

من الدول أسم الدولة الريعية **Rentier State** ، وتعرف الدولة الريعية على أنها تلك الدول التي تعتمد في إدارة شؤونها على عائدات من الخارج سواء حصلت على هذه العائدات من جراء بيع مادة خام أو لقاء تقديم خدمات استراتيجية أو فرض ضرائب أو من حوالات المغتربين في الخارج، حيث أن الحصول على هذه الإيرادات لا يكون باستخدام عدد كبير من العمال والموظفين، وتكون الموازنة العامة في الدولة الريعية، وكأن السلطة السياسية أو الحاكم الذي تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه وماله الخاص أي كأنها صدقة أو هبات. (ياسر، 2013، صفحة 08).

كما تتميز هذه الدول بأنها تعرقل التحول الديمقراطي وتكبح نشاط المجتمع المدني وفي هذا السياق يرى" جياكومو لوتشياني "أن أحد النتائج المهمة للنظرية الريعية يتمثل في أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة، كما نجحت الدولة من التخلص من مشاكلها المدنية، وهذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة. (العرب، مايو 2010، صفحة 10).

من الناحية الاقتصادية تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول التي تنتمي منظمة 'أوبك، حيث تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية و منجمية هي من بين الأكبر في العالم. اقتصاد ويعتمد الجزائر بشكل رئيسي على قطاع النفط والغاز، إذ يشارك بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، و85% من إجمالي صادرات البلاد. وتتضمن الموارد الأخرى في الجزائر خام الحديد، الفوسفات، اليورانيوم والرصاص .في 2017، كانت الجزائر تحتل الترتيب العاشر على قائمة الدول المصدرة للنفط) اوبك (من حيث إجمالي احتياطيات النفط المثبت، 12.20 مليون برميل.

الشكل رقم 01: ترسيمة تمثل ترتيب الجزائر ضمن احتياطيات الدول المصدرة للنفط، أوبك، 2017.

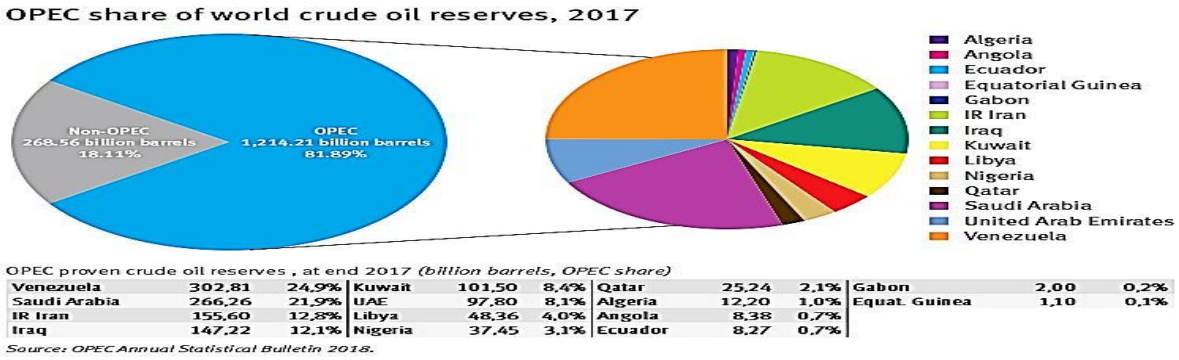

OPEC proven crude oil reserves , at end 2017 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	302,81	24,9%	Kuwait	101,50	8,4%	Qatar	25,24	2,1%	Gabon	2,00	0,2%
Saudi Arabia	266,26	21,9%	UAE	97,80	8,1%	Algeria	12,20	1,0%	Equat. Guinea	1,10	0,1%
IR Iran	155,60	12,8%	Libya	48,36	4,0%	Angola	8,38	0,7%			
Iraq	147,22	12,1%	Nigeria	37,45	3,1%	Ecuador	8,27	0,7%			

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2018.

المصدر: (النفط في الجزائر ضمن https://www.marefa.org)

الشكل رقم 02: يمثل إنتاج وصادرات النفط الجزائري
في الفترة 2010-2018 ألف برميل/يومياً

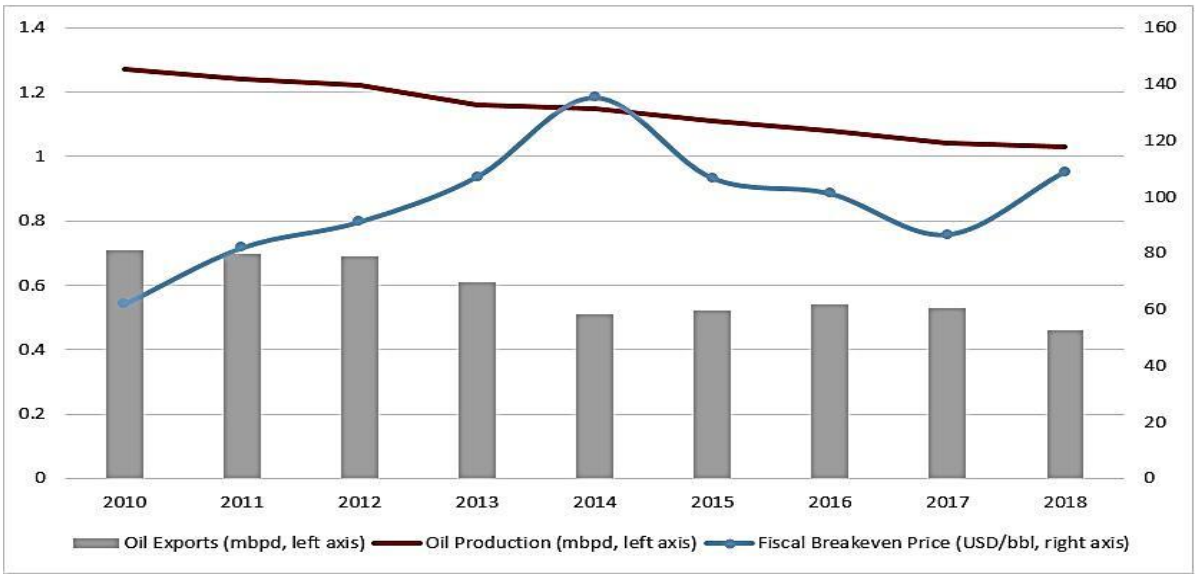

المصدر: (ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة "حالة العراق"، 2013، صفحة 08)

إن هذه الفوائض المالية التي جلبتها عائدات الريع أدت إلى ظهور نمط علائقي بين الدولة والمجتمع المدني قائم على الزبونية، أو ما عبر عنه الدكتور حافظ عبد الرحيم بثنائية ثنائية الاستزلام – التعزيب، إذ ذهب إلى تفضيل الترجمة التالية : الاستزلام مرادفا (Clientelisme) والتعزيب مرادفا لـ (Patronage) * (الرحيم، 2006، صفحة 216).حيث تجلى هذا النمط العلائقي من خلال عمل السلطة على توظيف و احتواء مؤسسات المجتمع المدني إذ تحولت فيها كثير من الجمعيات إلى لجان مساندة لشخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،وعلى العموم فإن النموذج البارز للجمعيات يتمثل في سيطرة الجمعيات ذات الدور المكمل، والمدعم للسلطات العمومية في المجالات التي تخلت عنها الدولة، ألا وهي القطاعات الاجتماعية الثقافية والرياضية بالدرجة الأولى، كما يوضحه الجدول التالي:

* **الاستزلام (Clientelisme):** هو نمط العلاقات التبعية الشخصية التي تربط الزليم (Client) بالمعزب (Patron) باعتباره سادنا يسبغ النعمة على من يشاء. إذا فالمرادف لـ (Client) هو زليم و(Clientelisme) استزلام و (Clienteliste) استزلامي، وذلك أن الزلمة في اللغة العربية هو الرجل الشبيه بالعبد دون أن يكون كذالك، ولا يحصل إلا على القليل من الطعام .، أما لفظ الزبانة (الزبونية) هو في اللغة العربية لا يعبر عن المعنى المقصود والدقيق، ولا يستغرق المعنى بكامله لأن علاقة الزبانة هي علاقة أقرب إلى التكافؤ، وهي لا تعكس المعنى المطلوب في الدراسة والتحليل.

الجدول رقم 02: يمثل توزيع الجمعيات حسب طبيعة ومجال نشاطها

طبيعة ونوع الجمعية	التكرار	النسبة المئوية
الجمعيات الاجتماعية	111	41.7 %
الجمعيات الثقافية	67	25 %
الجمعيات الرياضية	36	14 %
الجمعيات المهنية	19	7 %
جمعيات أولياء التلاميذ	14	5 %
لجان الأحياء	7	3 %
الجمعيات الدينية	7	3 %
الجمعيات الطلابية	5	2 %
المجموع	266	100 %

المصدر: (دراس، 2005، صفحة 27)

يظهر لنا من خلال معاينتا للجدول أنموذجان غير متكافئين للجمعيات: المجموعة الكبرى المكونة من الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي، حيث تمثل أكثر من 80% من مجمل الجمعيات، ولا يشكل معظمها خطرا على الدولة، ولا تزاحمها، بل بالعكس توظفها في إطار كوربوراتي لملء الفراغ الذي تركته الدولة في هذه القطاعات. أما القسم الباقي (20%) فإنه يتشكل من الجمعيات المطالبة ببعض الحقوق "الخجولة" والتي لا تشكل أي إزعاج للدولة والسلطات العمومية مادام أنها مبعثرة ومتفككة وغير منظمة. ولا يمكن أن ترقى إلى مجموعة محلية أو وطنية ضاغطة (دراس، 2005، صفحة 28).

ففي هذه السنوات مس الفساد حتى الجمعيات المساندة للسلطة والتي أغرقت بالمال وبالتمويل الوطني والأجنبي في مشاريع دعم الوضع الراهن، وفي المقابل استمرت محاصرة كل الجمعيات التي حاولت القيام بدورها المدني من خلال التهميش والإقصاء؛ بحيث نجد أن 68 % من الجمعيات استفادت من مساعدات مالية أغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية والبلدية) غير أن الجمعيات الرياضية تستحوذ على 80 % من هذه المساعدات المالية الإجمالية (دراس، 2005، صفحة 31).

فبالإضافة إلى تحيّز السلطات العمومية في طريقة توزيع هذه المساعدات المالية فان هذه العملية تتم في مجملها ضمن ظروف غامضة، وقلما تستفيد منها الجمعيات النشطة وإنما تستفيد منها تلك التي تنشط تحت لواء أحزاب الائتلاف الحكومي بالدرجة الأولى، إذ بالمقابل تكافؤها في تعبئة أعضائها خلال الحملات الانتخابية والدعاية لمسؤوليها والتشهير بمنافسهم (دراس، 2005، صفحة 31).

إن هذا التصرف يحد بدرجة كبيرة من استقلالية ومصداقية هذه الجمعيات ويعطل تشكل فضاء جمعوي حيوي وقوي خاصة عندما نتعرف على شبكة العلاقات المتبادلة التي يجب أن تؤسسها الجمعيات لتوحد جهودها وتنسق نشاطاتها كي تنمي روح التعاون والتكامل فيما بينها.

فالاستزلام والتعزيب في إطار التحليل الزبائني ظاهرة تستند إلى مبدأ تبادل الامتيازات بين شخصين أو طرفين هما المعزب والزليم، باعتبارهما طرفين يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة، يعد الأول مالكا لها والثاني طالبا لها في مقابل سلعة (مصلحة) يمكن الثاني أن يوفرها للأول (الرحيم، 2006، صفحة 16)، ومن البديهي إن هذه العلاقة التبادلية القائمة بين الطرفين لم تكن ممكنة لولا وجود الريع و ما استتبعه من توظيفه لإحكام سيطرة الدولة على المجتمع وفي هذا السياق فقد تمكن النظام الجزائري من اجتناب الهزات الارتدادية لما يسمى بثورات الربيع العربي التي شهدتها عديد الدول العربية في مطلع سنة 2011، وقد كان من بين الأساليب التي أعتمدها النظام الجزائري في المقام الأول هي إعادة توزيع عائدات البلاد الضخمة من النفط.

و انطلاقا من هذه القطيعة لا تمثل الدولة علاقتها بالمجتمع إلا من زاوية ما يحقق حفظ النظام وامتلاك القيم الاستعمالية المحققة لذلك، عبر تسخير بعض الأفراد لإدراك هذه الغاية من خلال تبادل الخدمة استنادا على المعادلة التالية : الولاء لشخص الحاكم مقابل توفير مصادر العيش الهنيء والاستقرار في المنصب لأطول مدة .وهو ما يعرض المجموعات الاجتماعية لعمليات إخضاع بالتبعية من طرف الدولة المنتجة الموزعة ومعيدة التوزيع، وبذلك يغدو من المستحيل بروز مجال عمومي **Espace (Public)** تتنافس في إطاره الكفاءات أمام حكم محايد . وفي غياب هذا المجال تتراجع القدرات التوزيعية للدولة، وتبرز " شرعيات" القوة في شتى تجسيداتها، فتحتل موقع الشرعيات المنافسة التي تفضل القوة على التنافس والتعايش داخل المجال العمومي الذي يمثل في الأصل إطارا يتم من خلاله التعبير عن التعايش بين المصالح وحريات فردية متعارضة وبخاصة في المجتمع المدني ذاته من ناحية، وبين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من ناحية أخرى (الرحيم، 2006، صفحة 345).

المطلب الثالث: المتغيرات السوسيو ـ تاريخية

إن قضية بناء الدولة في الجزائر ليست وليدة الاستقلال بل ترجع فترة الاستعمار الفرنسي، فمنذ بيان أول نوفمبر ومرورا بميثاق طرابلس وكل مواثيق الثورة الجزائرية من بعد كان هدفها الأول بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي انتظرها الشعب طويلا والتي ستغير ملامح المجتمع بعد أن دمر الاستعمار وشوه أبنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما إن حل الاستقلال حتى أصبحت قضية الدولة تشغل فكر القادة السياسيين الجزائريين (دبلة، 2004، صفحة 04) .

الأبوية المستحدثة في الجزائر بعد الاستقلال، اللحظة التأسيسية:

إن من أبرز المصطلحات المستخدمة في وصف الدول العربية و أنظمتها في هذا المجال، هما مصطلحا البطريركية والأبوية، ويحيل هذان المصطلحان إلى صيغة من العلاقات التقليدية بين الحاكم والمحكوم لا تنطبق عليها مواصفات علاقات المواطنة، بل هي علاقات رعائية وسلطوية تقليدية، يشكل نمط العلاقات داخل القبيلة أو العشيرة أو العائلة نموذجها الاجتماعي الثقافي. (أديب، 2014، صفحة 96).

تبدو الأنظمة السياسية العربية التي عقبت المرحلة الكولونيالية أنظمة ثورية نجحت في تحقيق الاستقلال عن المستعمر الأوربي غير أن هذه الثورية لم تتعد حدود القطع مع التجربة الكولونيالية لأنها لم تنجح في إرساء دعائم دولة الحداثة التي وقع التبشير بها منذ البداية وذلك بالرغم من بعض المحاولات التي اصطدمت بمعيقات بنيوية ترتبط بمحددات العقل السياسي العربي (مهنّي، جوان 2011 ، صفحة 324)، مما دفع شرابي إلى اعتبار الأبوية باراديغما في حد ذاته نستطيع بالاعتماد عليه أن نفسر مجموع الظواهر المميزة لحياتنا الاجتماعية والسياسية (شرابي، 1993، صفحة 21).

هذا الطرح قد يمكننا من فهم أعمق لجوهر ثقافتنا السياسية حيث أن الحداثة لم تستطع إلغاء البطريركية كما يؤكد ذلك هشام شرابي إذ تفاعلت الأنظمة الأبوية مع المد الحداثوي وأنتجت نظاما هجينا ناجما عن تزاوج تعسفي بين مرجعية تقليدية ومظهر حديث سماه شرابي بالأبوية المستحدثة (شرابي، 1993، صفحة 41)؛ حيث أن الممارسات الأبوية كانت ولا زالت تخترق كل مجالات الواقع الاجتماعي والسياسي ابتداء من العائلة وصولا إلى السلطة السياسية (شرابي، البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، 1987، صفحة 22).

وتأسيسا على ما سبق فإن إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأنظمة السياسية الحاكمة في عالمنا العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة تعود إلى إشكالية أكثر عمقاً تطاول مفهوم الدولة ووظيفتها بدرجة أولى. هي إشكالية تكاد تكون أنطولوجية تطاول أوليات قيام النظام السياسي الجزائري وتشكله المعاصر.

وتجمع أغلب الدراسات على أن طبيعة النظام السياسي الجزائري جد معقدة، وهذا النظام لديه ميكانيزماته الخاصة به والتي أصبحت تقاليد تستعملها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر، وفي ذات السياق يجد المحللون والباحثون لنظام الحكم في الجزائر صعوبة كبيرة في مهمتهم هذه نظرا لقلة المعلومات والبيانات المتداولة والتي تبقى في كثير من الأحيان سرية، حيث تجمع أغلب الدراسات على أن طبيعة النظام الجزائري جد معقدة، وهذا النظام لديه ميكانيزماته الخاصة به والتي أصبحت تقاليد تستعملها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر (دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع و السياسة، 2004، صفحة 203) .

من الناحية التاريخية فقد نالت الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962، وبالتالي فهي دولة حديثة العهد بالاستقلال، وكان الكفاح المسلح الطابع المميز لاستقلالها لهذا فقد قامت الدولة الجزائرية على عصبية الشرعية التاريخية الثورية، وما زالت لحد لأن تشكل المرجعية الأساسية للسلطة السياسية في الجزائر والنشاط الرسمي السياسي (وآخرون، 2002، صفحة 87).

فعلى سبيل المثال فإن القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني يؤكد على أنه لا بمكين لأي أحد أن يترشح لمهام سياسيه أو نقابية بدون أن يكون مناضلا أو منخرطا في حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا يبين وجوب الانتماء التاريخي للأفراد فبالإضافة إلى المكانية المرموقة والدور القوي الذي كان يمثله التاريخ لقد عكست المادة 120 من ميثاق جبهة التحرير الوطني لسنة 1980 الدور الذي أعطي للحزب حيث جاء

فيه " **يلعب حزب جبهة التحرير الوطني دور الدافع والمحرك والموجه والمر اقب للتنظيمات الجماهيرية** دون أن يعوضها أو يضعف من قدرتها أو مبادرتها، **ولا يستطيع من لم يكن مناضلا داخل هياكل الحزب تحمل أي مسؤولية داخل التنظيمات الجماهيرية** " وقد جسد ميثاق 1986 هذه الأهمية التي أصبح يحظى بها الحزب في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أصبحت المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعيا للحزب، إذ تقوم هذه المنظمات بتعبئة فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية، (دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع و السياسة، 2004، الصفحات 38-40).

وعلى صعيد آخر ومن خلال استقراء الخلفية التاريخية للرؤساء المتعاقبين على رئاسة الجمهورية في الجزائر نجدهم ذوي خلفية ثورية انطلاقا من أحمد بن بلة، مرورا بالرئيس هواري بومدين، وبعدها الشاذلي بن جديد، حتى أن أعضاء المجلس الأعلى للدولة كانوا يتمتعون بالشرعية التاريخية وصولا إلى الرئيس محمد بوضياف وبعده اليامين زروال وكذا عبد العزيز بوتفليقة كل هؤلاء كانوا من العائلة الثورية، هذا ما يوضح لنا بجلاء مكانة الشرعية الثورية في تأسيس وبناء الدولة الجزائرية المعاصرة.

الجدول رقم 03: يوضح الخلفية الثورية والسياسية لرؤساء الجمهورية الجز ائرية منذ الاستقلال إلى غاية 2019

رؤساء الجمهورية الجزائرية	فترة الحكم	الخلفية الثورية	الخلفية السياسية
أحمد بن بلة	1963-1965	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني
هواري بومدين	1965-1978	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني
الشاذلي بن جديد	1979- 1992	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني
اليامين زروال	1994-1999	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني
عبد العزيز بوتفلقة	1999-2019	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني

المصدر: (من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتاحة)

مما سيق يتبين لنا أن شرعية السلطة في الجزائر قد أصبحت مرتبطة بالماضي أكثير مما هي مرتبطة بالحاضر والمستقل، وهذا الارتباط الذي جعل مناصب المسؤولية السياسية داخل الدولة معظمها في يد المجاهدين (Ben Saada, 1992, p. 108)

وبناء عليه فشرعية النظام السياسي في الجزائر تقوم على الشرعية الثورية المنصوص عليها في مختلف المواثيق و والقوانين والنصوص الحزبية، وهذا ما أفضى في نهاية المطاف إلى دولنة المجتمع والتي تعني توسيع مجال رقابة الجهاز الدولوي (الدولة- الحزب) على الأفراد والمجموعات وهي رقابة تعرقل تحرر الفرد واستقلاليته، حيث كانت النخبة السياسية الحاكمة خلال المرحلة المدروسة تحمل في تصورها تمثلا ذاتيا لنمط علاقتها بجهاز الدولة، إنها نخبة ترى نفسها وصيا على الدولة ومستأمنة عليها من طرف

الشعب اعتبارا لعلويتها عن الجماهير ونضالها من أجل التحرر ومقاومة التخلف .لذلك مالت هذه النخب إلى تكريس جهودها من أجل دعم قوة الدولة بتجميعها والتصرف فيها على أنها حق مكتسب شرعيا، حتى حصل ما يشبه التماهي بين هذه النخبة وجهاز الدولة (دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع و السياسة، 2004، صفحة 353).

إن الدارس دراسة نقدية لتصورات وسلوك صانع القرار المرتكز على الأبوية يكتشف أنها تحتوي على عدة تناقضات، و يمكن أن يعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تحول الأبوية إلى نوع من العصبية أدت إلى انكفاء السلطة الحاكمة على نفسها و عدم انفتاحها على المجتمع، فعلى الرغم من احتفاء الخطاب الرسمي للسلطة بالشعب حيث ،كان شعار الدولة الجزائرية في المادة 03 من دستورها لسنة 1963هو "الثورة من الشعب وللشعب " (الشعبية، 1963)، و كذا الإشادة بالنماذج المميزة التي أنتجها المجتمع على غرار الجملة الشهيرة للرئيس هواري بومدين " **من الونشريس .هاز الشكارة تاع الدراهم و يوصلها حتى لمغنية ما يخصش منها فلس واحد**". أو شعار **"البطل الوحيد هو الشعب"**، فعلى الرغم من كل هذا بقيت السلطة الحاكمة تمارس دور الوصي على المجتمع وتعتقد عدم أهليته في حكم نفسه بطريقة ديمقراطية، هذا النوع من الممارسات يجعلنا نقول أنه حدث تحول في نمط العلاقة بين المجتمع والدولة حيث تمت دولنة المجتمع، و التي تعني توسيع مجال رقابة الجهاز الدولوي (الدولة- الحزب) على الأفراد والمجموعات وهي رقابة تعرقل تحرر الفرد واستقلاليته عن المؤسسات الاجتماعية باعتبار أن هذا التحرر وهذه الاستقلالية تبقى قنوات أساسية لإثبات مواطنيته . وهذا ما سمح للدولة بان تبرز على الساحة في صورة الفاعل الأساسي في عملية البناء المقترنة بجملة من التحولات التي تمس مختلف البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القيمة والرمزية وكل ما يمكن أن يقترن بها (الرحيم، 2006، صفحة 353).

وتأتي مقولة الدولة الباتريمونيالية استتباعا منطقيا للنمط العلائقي السابق .فالباتريمونيالية مقولة تحليلية ركز عليها **ماكس فيبر** (**Max Weber**) خلال تحاليله لتعني لديه الامتداد العسكري والإداري للسلطة الأبوية عبر اختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء للرئيس، والسلطة الرمزية للعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين بشكل تغدو معه عملية شرعنة **(Légitimation)** السلطة وممارستها، تستند إلى معايير لا عقلانية لا رسمية تكون هي السند للرئيس (الرحيم، 2006، صفحة 17)، وترتسم أهم ملامح هذه الممارسات في الاعتماد على المؤسسات التقليدية على غرار الزوايا، حيث لعبت هذه الأخيرة في الجزائر إبان فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (1999 ـ2019) ،دورا سياسيا بارزا بسبب تجذرها التاريخي، وامتدادها على كامل الجغرافيا الجزائرية، حيث تعد البلاد مئات الزوايا والطرق الصوفية، التي يمتد تأثيرها ليس فقط داخليا، وإنما حتى إلى أدغال إفريقيا، حيث يوجد ملايين الأتباع والمريدين.

و تشتهر الجزائر بأنها إحدى البلدان العربية التي تعرف انتشارا واسعا للزوايا أو المدارس الدينية الصوفية، ويبلغ مجموعها زهاء 1600 زاوية، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، أبرزها

زوايا سيدي أحمد التيجاني"، الزاوية البلقايدية، والطريقة التجانية، وسط جدل عن تعاظم دورها السياسي في البلاد.

فعلى الرغم من أن القانون الجزائري، يفصل بين العمل السياسي والاستغلال الديني، إلا أن ذلك لم يمنع من ممارسات تتجاوز دائرة الاستغلال الحزبي للدين، في عملية التأثير والترويج، إلى ممارسات صارت تدفع بها السلطة الحاكمة نفسها، حين تمنع من جهة على المعارضات استغلال الدين، بينما تستغل السلطة المؤسسة الدينية، بأشكالها المتعددة في جميع المحطات تقريبا، لصالح توجهات الدولة.

حيث تجاوز تأثير الطرق الصوفية والزوايا في الجزائر الاعتماد عليها لتدريس القرآن، إلى اعتبارها قوة سياسية لها دور كبير في رسم السياسة الداخلية للبلاد.

وقد كان من نتائج تحالف الزوايا في الجزائر مع السلطة القائمة، تسرب ترسبات ثقافية من مجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسي و هي ترسبات استندت إليها علاقات السلطة واستمدت منها ديناميتها هي علاقة الشيخ بالمريد (حمودي، 2010، صفحة 11)، حيث تأخذ الطاعة والقيام بالواجب أشكال خضوع تفاخري للرئيس أو القائد الأعلى، و يتجسد هذا السلوك في العلاقات البيروقراطية وفق هذه العلاقة الأولية : ففي كل نظام سلمي تراتبي يوافق الخضوع المطلوب من المرؤوس نشاط رئيسه وبسط سلطته، ونعثر على هذه الثنائية في كل مكان : البيروقراطية، حيث الكل من الرئيس من مرؤوس بالمناوبة في سد الوظائف، فهذا التفاعل يمحو الوساطة القانونية و المؤسسية في علاقة الهيمنة أو يضعفها (حمودي، 2010، صفحة 239).

و تمخض عن هذه العلاقة الوظيفية منح امتيازات جديدة لهذه الزوايا، حيث كان أبرز وزير مكث أطول فترة على رأس قطاع الشؤون الدينية و الأوقاف هو السيد بو عبد الله غلام الله شيخ زاوية سيدي عدة بن غلام الله بولاية تيارت، و الذي تولى وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ما يربوا عن 16سنة عاصر خلالها رئيسين للجمهورية وخمسة عشرة حكومة وكان ذلك في الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2014؛ كما أنه و لأول مرة في تاريخ الجزائر قام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، باستحداث منصب مستشار للرئيس مكلف بالزوايا، وفي المقابل اضطلعت هذه الزوايا بدور فعال في المواعيد الانتخابية حيث أن علاقة الشيخ بمريديه والقائمة على السمع و الطاعة المطلقين، جعلت شيوخ الزوايا يباركون مرشحا بعينه فينال بذلك الحظوة والمكانة عند عموم المريدين، وبذلك تحولت الزوايا إلى إحدى أهم القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر ولها تأثير يفوق تأثير الأحزاب السياسية، لأنها قادرة على تغيير نتائج الانتخابات خاصة في المناطق الريفية.

لقد أفضى اعتماد السلطة الحاكمة في الجزائر على المؤسسات التقليدية المتمثلة أساسا في الزوايا إلى:

1- تهميش المؤسسات الحديثة وعلى رأسها المجتمع المدني، حيث تم إضعافه وتقليص الأدوار التي يفترض أن يقوم بها، بل أصبح يأخذ طابعا شكليا فقط وذلك بغية إضفاء سمة الديمقراطية على النظام السياسي.

-2 منح الرئيس صلاحيات مطلقة تضاهي سلطة الشيخ على مريديه، وبذلك فإن أراء الرئيس هي المرجع وقراراته هي الأصوب لتمثل جميعها محور الخطاب التعبوي، لقد مثلت التعديلات الدستورية في نوفمبر 2008 أنموذجا بارزا عن هذه الممارسات حيث أقرت فتح العهدات الرئاسية، واستحدث منصب "وزير أول" وإلغاء العمل بمنصب "رئيس الحكومة." حيث أعاد هذا التعديل تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية، (عباس، 2014، صفحة 100) كل هذه الصلاحيات تسمح لشخص الرئيس بممارسة رقابة مطلقة على مختلف الأنشطة التنفيذية والتشريعية والقضائية أيضا، حتى كادت سلطة الرئيس تبتلع باقي السلطات (الرحيم، 2006، صفحة 343).

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر تعود إلى إشكالية أكثر عمقاً تطال مفهوم الدولة ووظيفتها بدرجة أولى. هي إشكالية تكاد تكون أنطولوجية ترتبط ببدايات قيام النظام السياسي الجزائري وتشكله، وما صاحب ذلك من مشكلات التنمية والتطور السياسي والاجتماعي، فبعد حصول الجزائر على الاستقلال وجدت نفسها أمام عملية بناء الدولة الوطنية المرتبطة بمجموعة من التحديات مثل التنمية والعصرنة والوحدة الوطنية، وقد لعبت العوامل التاريخية في المراحل الأولى من هذه العملية دورا أساسيا في توحيد وتعبئة الجماهير من أجل تحقيق متطلبات وشروط بناء الدولة الوطنية وما يقتضيه ذلك من تضحيات وتنازلات عن بعض الحقوق والمطالب، و بالتالي اكتسبت الدولة شرعيتها أثناء هذه المرحلة من خلال دورها المزدوج الذي قامت به بعد الاستقلال : دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعياها، ووظيفتها كحكم ووسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد، حيث ظهرت الدولة كمجسد للنضال الوطني، وقوة وحيدة قادرة على تحديث وعصرنة المجتمع .

لقد أشارت عديد الدراسات إلى بعض مظاهر مشكلة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة التي تعتبر من العوامل التي تحد من فاعليته وتعرقل عملية بنائه حيث ترتبط أساسا بطبيعة السلطة القائمة وأساسها الاجتماعي، وبطبيعة القوى المسيطرة على جهاز الدولة، والمتتبع للتجارب التنموية التي اتخذها النظام السياسي في الجزائر، كباقي الأنظمة العربية وأنظمة العالم الثالث لم تعكس في الحقيقة إلا طبيعة التحالفات السياسية التي فرضت سيطرتها على جهاز الدولة وبالتالي على المجتمع.

وإذا كانت السلطة الحاكمة في الجزائر تريد فعلا للمجتمع المدني أن يقوم بوظائف أساسية ذات مضامين ديمقراطية، فإن ذلك يكون من خلال الحد من سلطة الدولة و العمل على تعزيز المشاركة السياسية، ونشر الوعي والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي فإن تفعيل وتنشيط دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد وعدم التسليم للدولة، بوصفها المركز و المحرك، كما يستوجب إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادر والمورد الكافية من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

1. 16/06, ق .ر .(2012) .*يتعلق بالجمعيات* .الجزائر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسيمة، العدد 2، في 15.01.2012.

2. Ben Saada, M. (1992). *Le Régime politique Algérien, de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle* . Alger: Entreprise nationale du livre.

3. Mahdavy, H. (1970). *"The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran", in Studies in the Economic History of the Middle East.* Oxford : Oxford University Press, ed. M.A. Cook.

4. O.R.Holsty. (September 1962). *"belief systems and national images: a case study".* Journal of Conflict Resolution, vol. 6 no. 3.

5. REMDH, R. d. (février 2012). *« La levée de l'état d'urgence : Un trompe l'oeil. E xercice des libertés d'association,de réunion et de manifestation en A lgérie».* http://www.euromedrights.org/fr/publications-fr/emhrn-publications/publications-d.

6. أديب ,ن .(2014) .*الدولة الغنائمية والربيع العربي* .بيروت :دار الفارابي.

7. أزروال ,ي .(2019) .الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي :المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل . *مجلة آفاق علمية المجلد 11 :العدد03 :*

8. الجابري ,م .ع" .(2000) .*إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي* .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

9. الربضي ,ن .ج .(1995) .*إالتحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية* .عمان :دار الفكر للنشر والتوزيع.

10. الرحيم ,ح .ع .(2006) .*الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية -سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس*، .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

11. السويدي ,م .(s.d.) .*علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

12. الشعبية ,د .ا.(1963) .

13. العرب ,م .ع) .مايو .(2010/*الدولة الريعية* .القاهرة :المركز الدولي للدارسات المستقبلية الاستراتيجية، ع.15

14. الكيالي ,ع .ا) .الجزء الأول .(1979/*الموسوعة السياسية* .بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

15. الله ,ث .ف .(1997) .*آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي* .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

16. بلخيرة ,م" .(2003-2004) .التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية ." *رسالة ماجستير* .قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية :جامعة الجزائر 3.

17. بلقزيز ,ع .ا" .(200) .*الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :المعوقات والممكنات" ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي* .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

18. بولعراس ,ف ,2012) .تموز .(الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير .*المجلة العربية للعلوم السياسية* .22-14 .pp ,

19. ثابت ,أ .(1999) .*الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم* .القاهرة :مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

20.حمودي, ع. ا. (2010). *الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة*. المغرب: دار توبقال.

21.دبلة, ع. ا. (2004). *الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع و السياسة*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

22.دبلة, ع. ا. (2004). *الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع و السياسة*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

23.دراس, ع. (2005). الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر. *مجلة إنسانيات في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية، العدد 28*.

24.سليم, م. ا. (2006). *النسق السياسي العقيدي لمهاتير محمد*". مصر: برنامج الدراسات الماليزية.

25.شرابي, ه. (1987). *البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر*. بيروت: دار الطليعة.

26.شرابي, ه. (1993). *النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

27.طعيبة, أ. (2006-2007). دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي –حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه*. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام, الجزائر.

28.عباس, ع. (2014). العدد - 12جوان. (التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*.

29.عزيز, ع. ا. (2012). دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي. *مجلة العلوم السياسية*.

30.مالك, ب. ن(1423). هـ. (2000 //*المسلم في عالم الاقتصاد*) (ع. ا. شاهين, Trad.). دمشق: دار الفكر.

31.مجدان, م. (2020). *المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي*. الجزائر: المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،السياسية المجلد / 07العدد.01 :

32.مغراوي, ل. (2021). دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر :دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفعالية المجتمع المدني 1989-2000. *مجلة مدارات سياسية*،.

33.مهنّي, م). جوان (2011الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث الأبوية البورقيبية -مثالا -. *مجلة السياسة و القانون، العدد 5*.

34.نعمة, أ. (2014). *الدولة الغنائمية والربيع العربي*. لبنان: الفارابي للنشر والتوزيع.

35.وآخرون, ق. إ. (2002). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

36.ياسر, ص. (2013). *النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة" حالة العراق"*. بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن و العراق.

37.ياسر, ص. (2013). *النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة" حالة العراق"*. بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت.